على هامش ورشة مركز الدراسات لحقوق الإنسان حول استقلالية الهيئات ومناقشة مخرجات الفريق..

وضاح الدويش: إنشاء مجلس أعلى للإعلام يضمن الحيادية والاستقلالية ويعزز قيم الحرية

نعمان الحكيم: دور المثقفين العمل على التوعية الجماهيرية من أجل بناء الدولة المدنية الحديثة

ناقش المشاركون في ورشة العمل الخاصة باستقلالية الهيئات مخرجات الفريق التي خرج بها فريق استقلالية الهيئات وعمل توصيات لبعض المخرجات والإسراع في إصدار قانون بتشكيل كل هيئة مستقلة، يحدد الاختصاصات ونظام عملها ومعايير الاختيار وأسلوب الترشح ويمنح اعضاءها الضمانات اللازمة لأداء عملهم بما يضمن لهم الحيادية والاستقلالية التامة التي نظمها مركز الدراسات لحقوق الإنسان.

› لقاءات/ عادل خدشي. خديجة الكاف

وضاح الدويش

المنذر يحيى

روزي أحمد علي: إشراك الأشخاص من ذوي الإعاقة بنسبة 50 % من الهيئة الإدارية والتنفيذية

المنذر يحيى: سرعة إنجاز السجل المدني بهدف منع الازدواج الوظيفي

منح الاجهزة الرقابية صلاحيات واسعة

في البداية تحدث الأخ: وضاح علي الدويش. موظف في جامعة عدن: عن إنشاء هيئة أو مجلس أعلى للإعلام يضمن الحيادية والاستقلالية المالية والادارية والمهنية بما يعزز قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان وينظم القانون تشكيلة الهيئة أو المجلس وشروط شغل الوظائف فيه ومنح الاجهزة الرقابية صلاحيات واسعة وكافية وحرية التصرف التام في أداء مهامها وحقها في الوصول للمعلومات والوثائق بدون عراقيل .. مشيراً إلى أن هناك بعض التحديات التي تواجهها وسائل الإعلام المرئية أو المقروءة منها سيطرة الاحزاب والنخب السياسية على بعض الصحف والقنوات التلفزيونية وصعوبة الوصول إلى المعلومة إما بسبب عدم توفرها أو بسبب احتكار المعلومة من قبل بعض الجهات المسؤولة.

وأكد أنه علينا جميعاً السعي إلى جعل إعلامنا مدنياً وخدمياً وطنياً 100 % وايجاد الضمانات لكادر المجلس الأعلى للإعلام ،ان يتميز بالنزاهة والكفاءة والوطنية.

وضع استراتيجية لتنمية الموارد البشرية

من جهته أشار الأخ / المنذر يحيى. موظف في مكتب الخدمة المدنية بعدن بإدارة الرقابة والتفتيش إلى أن الخدمة المدنية تواجه العديد من التحديات في إعادة توزيع المهام بحسب مهام المكتب واسترداد الحقوق المالية للموظفين وإعادة هيكلة الاجور بما يتناسب مع متطلبات الحياة والتدوير الوظيفي لمدراء الادارات المختلفة وفقا لمعايير الكفاءة والخبرة والمؤهل .. موضحاً أن فريق استقلالية الهيئات في الحوار خرج بتوصيات منها تلتزم الحكومة في سرعة انجاز السجل المدني في فترة محددة بهدف منع الازدواج الوظيفي ووضع استراتيجية وطنية لتنمية الموارد البشرية وتأهيلها ورفع مستوى ادائها وكفاءتها بما يلبي احتياجات سوق العمل المحلية وقدرتها على المنافسة على فرص العمل الاقليمية.

إشراك الاشخاص ذوي الاعاقة

من جانبها تحدثت الاخت روزي أحمد علي ممثلة الهيئة الوطنية لذوي الاعاقة قائلة: ان الورشة ناقشت مخرجات الحوار الوطني الخاصة بالهيئة الوطنية لذوي الاعاقة ومهامها رسم السياسات واقرار الاستراتيجيات لرعاية الاشخاص ذوي الاعاقة .. مؤكدة أهمية ايجاد تكافؤ الفرص والمشاركة السياسية والفكرية الفاعلة في المجتمع دون تمييز تحت مبرر الجنس أو العمر أو اللون أو نوع الاعاقة وضرورة اشراك الاشخاص ذوي الاعاقة وخاصة من لديهم الخبرة والكفاءة بنسبة لا تقل عن 50 % من الهيئة الادارية والتنفيذية للهيئة وايجاد سياسة وطنية واقتصادية ترفع للدولة لتوفير كادر محلي مؤهل ومراكز تدريب وتأهيل ومستشفيات متخصصة بذوي الاعاقة ويحق للهيئة الاشراف على تنفيذها وسير العمل فيها وإعادة النظر في القانون الخاص بصندوق رعاية المعاقين بحيث تشرف عليه الهيئة الوطنية لذوي الإعاقة.

إيجاد نواد رياضية

أما الأخت أمل صالح صالح. ممثلة مكتب الشباب والرياضة م /عدن فقالت: ان علينا جميعاً التكاتف من اجل إعادة انعاش واحياء الرياضة في عدن وذلك من خلال تطوير وايجاد النوادي الرياضية والأنشطة والفعاليات واستقطاب الشباب إليها والعمل على تنمية مواهبهم الرياضية .. مطالبة مكتب التربية والتعليم بالتنسيق مع مكتب الشباب والرياضة لاقامة النشاط الرياضي في المدارس سواء الشباب أم الفتيات فالكل بحاجة للرياضة لما لها من فوائد كبيرة للإنسان.

القضاء على الفساد

وقال الأخ / أنيس الحجر. مشارك في الورشة: ان وثيقة مؤتمر الحوار الوطني تؤسس وتهيئ الاجواء لحل كثير من القضايا العالقة منذ زمن وعليه علينا تحمل المسؤولية من اجل الوصول إلى الدولة المدنية الحديثة المرتكزة على الحكم الرشيد والمواطنة المتساوية .. مشيراً إلى ان علينا القضاء على الفساد من خلال الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وذلك بإعادة صياغة استراتيجية وطنية لتعزيز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة والمحاسبة أولا ثم مكافحة الفساد بمشاركة مجتمعية وطنية فاعلة ورفع القيود عن سرية اقرارات الذمة المالية وتقييمها عند المتغيرات الوظيفية وانشاء محاكم متخصصة بمكافحة الفساد من القضاة المشهود لهم بالنزاهة والشجاعة وضمان تطبيق احكامها لتحقيق الردع واصدار قانون بحماية الشهود والمبلغين.

دور المثقفين في العمل التوعوي

في الختام التقينا بالأخ نعمان الحكيم. كاتب صحفي وناشط سياسي فقال: إن الورشة كانت تمثل لقاء حواريا اغنى مخرجات الحوار الوطني من خلال تحديد الايجابيات والسلبيات التي احتوت عليها وذلك بآراء وتوجهات المشاركين.

واشار إلى ان دور المثقفين نشر التوعية الجماهيرية، فالمجتمع بحاجة فعلاً إلى الثقافة من أجل بناء الدولة المدنية الحديثة قوامها الثقافة فبدون الحركة الثقافية الوطنية الحرة التي تترجم هموم وطموحات شعبنا اليمني لن نصل إلى التغيير. مضيفا أن الثقافة لا يمكن عزلها وتهمشيها لكونها تعتبر فكر المجتمع وبها تبدأ مرحلة البناء والتغيير التي نطمح إليها.

د. سالم عبد ربه مدرم مدير المختبرات بعدن يتحدث عن أسباب تدهور المركز:

جميع مستحقاتنا أوقفت ولم تورد إلينا أية محاليل أو مخصصات

نطالب باستقلالية كاملة من الناحية المالية والإدارية والفنية للمركز

ننفي أنباء صرف مبلغ (64) مليون ريال لإعادة تأهيل مركز عدن

نعاني من عدم إعطائنا موازنة تشغيلية تفي باحتياجات المركز

سالم مدرم

يستنكر موظفو المركز الوطني لمختبرات الصحة العامة فرع عدن من المواقف السلبية لإدارة المركز الوطني بصنعاء ومكتب الصحة بعدن ومحافظ محافظة عدن مما يجري من تدهور وترد في الخدمات التشخيصية والفنية التي يقدمه المركز للمواطنين، وكذا من الممارسات التعسفية بحق العاملين بالمركز. صحيفة (14أكتوبر) نزلت إلى المركز لمعرفة أسباب تدهوره والمشاكل التي يعانون منها داخل المركز، والتقت بالدكتور سالم عبد ربه مدرم مدير المركز الوطني لمختبرات الصحة العامة فرع عدن لتسليط الضوء على مشاكل وهموم المركز وخرجت معه بالحصيلة التالية:

› حاورته/ أشجان مقطري

أول مركز للمختبرات

في بداية حوارنا معه استهل الدكتور سالم عبد ربه مدرم مدير المركز الوطني لمختبرات الصحة العامة فرع عدن حديثه لصحيفة قائلا: بعد صدور قرار دولة رئيس الوزراء وبناءً على مخرجات الحوار الوطني الشامل بمنح جميع مكاتب محافظة عدن الاستقلالية المالية وكذا الإدارية بما فيها مركزنا فقد أثر علينا ذلك القرار سلباً نتيجة للمعاملة السيئة من قبل مدير عام المركز الرئيسي في صنعاء باستمراره بوقف مستحقاتنا وعدم صرف مخصصاتنا المالية وكذلك المحاليل، علماً بأننا نتبع المركز الرئيسي في صنعاء في جميع المعاملات والمستحقات منها رواتب الموظفين فهي مرتبطة بمركز صنعاء وغيرها مما تم ذكرها في السابق، وعدم إعطائنا موازنة تشغيلية تفي باحتياجات المركز وتمكننا من أعمال الصيانة الدورية له ومنذ إنشائه لم نقم بعمل الصيانة من ذلك الحين باعتباره أول مركز للمختبرات كما نفتقر إلى توفير وسائل نقل الموظفين رغم متابعتنا للجهات المعنية بذلك.

وضع المركز

وبالنسبة لوضع المركز في المحافظة والمشاكل والهموم التي تقف أمام مهامه قال الدكتور سالم مدرم نعاني الكثير من المشاكل، وكذا التعسف والصعاب من إدارة المركز الوطني للمختبرات العامة المركزية في صنعاء، وأيضاً تغاضي وزارة الصحة العامة والسكان عن ما تقوم به الإدارة من اعمل تجاه فرع عدن.. حيث بدأت مشاكلنا حين أوقفت الإدارة علينا جميع مستحقاتنا بما فيها عدم إشراكنا في مناقصة عام 2012م الخاصة بالمحاليل ولم تورد إلينا أي محاليل، وأيضاً لم نستلم أي مخصصات من مناقصة عام 2013م حيث تم إخراجنا منها، وأيضا لم تسدد المديونية السابقة للمركز والخاصة بالمحاليل والتي تقدر بمبلغ (5) ملايين ريال، وعدم صرف العهدة والتي تم صرفها لجميع فروع المركز في كافة المحافظات والتي أيضاً تقد بمبلغ(5) ملايين ريال، ولم يقوموا بمتابعة مستحقات الموظفين من التسويات الوظيفية و العلاوات السنوية كما تم سحب ملفات الموظفين من مكتب وزارة الخدمة المدنية والتأمينات في الوقت الذي تمت فيه المتابعة من قبلنا لجميع فروع المركز في المحافظات، علماً بان جميع المراكز قد استلمت تلك العلاوات باستثناء مركز عدن مما اثر هذا على نفسية الموظفين والعاملين في المركز كما طالبوا بالإضراب عن العمل نتيجة ذلك.

كلام غير صحيح

وأوضح الدكتور سالم مدرم أن ماصرح به أ. د محمود عبد الله عجيلي مدير عام المركز الوطني لمختبرات الصحة العامة المركزية في صحيفة (14 أكتوبر) في عددها رقم (16042) يوم الاثنين تاريخ 14/ 4/ 2014م الذي قال فيه: إن فرع عدن أصبح يتمتع باستقلالية كاملة مالياً وإدارياً وكذلك فنياً، وذلك بناءً على توجيهات دولة رئيس الوزراء وأيضاً معالي وزير الصحة العامة والسكان في الوقت الذي تم صرف فيه مبلغ (64) مليون ريال من اجل إعادة تأهيل مركز فرع عدن ونحن نعلم بأنه لم يتم العمل بهذا بالإضافة إلى إننا لم نستلم المحاليل الخاصة بالأجهزة المفتوحة والمغلقة منذ عام2012م، وإلى يومنا هذا، مضيفاً إلى إن الموازنة التشغيلية التي لا تفي لتسيير أعمال «كشك» فكيف ستكون لمركز يقدم خدماته للمواطنين ومنها خدمات مجانية لمرضى السرطان والفشل الكلوي، وبالإضافة إلى ذلك تم إخراج فرع عدن من مناقصة عام 2013م حيث استلمت فيها جميع الفروع طالباتها من المحاليل ما عدا مركز عدن.. نؤكد بأن هذا الكلام غير صحيح.

تدهور أوضاع الموظفين

وأشار إلى إن المركز لازالت مخصصاته وموازنته المالية ستلم من المركز الرئيسي في صنعاء كما لا توجد لدينا أي استقلالية كما ذكر في السابق لدينا استقلالية إدارياً فقط ولازلنا نعاني تعسفات واللامبالاة من قبل مدير عام المركز كما تم اتهامنا بالإنفصاليين لكوننا طالبنا بالاستقلالية الكاملة.. علماً بأن موظفي المركز فرع عدن لم يستلموا علاوات التسوية الوظيفية وكذلك السنوية إلى يومنا هذا في الوقت الذي استلمت فيها كل فروع المحافظات صرفت لهم تلك العلاوات، وهذا نتيجة لتأخيرنا من قبل المركز الرئيسي وعدم متابعتهم لنا لتلك العلاوات أسوة ببقية الفروع مما أدى هذا إلى إحباط الموظفين ونحن المركز الوحيد في الصحة العامة الذي لم يستلم تلك العلاوات داخل الجمهورية اليمنية، وهذا أدى إلى تدهور أوضاع الموظفين حيث إنهم يطالبون بصرف كافة مستحقاتهم من تلك العلاوات ما لم سيعملون على وقف العمل، وكذا إغلاق المركز وعدم تقديم خدماته للمواطنين حتى يستلموا حقوقهم.

إعطاء الاستقلالية

ويناشد الدكتور سالم عبدربه مدرم رئيس الجمهورية عبر صحيفة «14أكتوبر» لحل مشكلة المركز الوطني لمختبرات الصحة العامة فرع عدن، وقال : نرجوا منه التكرم بإعطائنا توجيهات باستقلالية كاملة من الناحية المالية والإدارية والفنية.